

التحديات الاقتصادية للحكومة القادمة . . وسبل مقترحة للمواجهة !

فلسطين / عمر شعبان

محلل وخبير في الشؤون الاقتصادية

ودون إنكار دور التمويل الدولي الهام في تمكين السلطة الفلسطينية من تنفيذ مشروعات كبيرة، فإن التمويل الدولي الضخم للسلطة الفلسطينية خلال سنوات عمرها الأحد عشر قد خلق حالة من الاتكالية الممرضة على المجتمع الدولي، وساهم بشكل كبير في خلق حالة من الفساد المستشري، ظهور أنماط من الاستهلاك التريفي غير الضروري، والأخطر من ذلك كله فإن التمويل الدولي الضخم جعل السلطة غير جادة في تبني منهج تنموي يعزز الاستقلال والاعتماد على الذات. مما رهن الموقف السياسي الفلسطيني في مرات كثيرة بمزاجية الدول المانحة. حيث يدرك المجتمع الدولي أن وقف المساعدات المالية لأي حكومة فلسطينية غير متمشية مع النهج السياسي الدولي هو بمثابة تهديد بالضربة القاضية. وهذا تأكيد آخر أن التمويل الدولي المضطرب للفلسطينيين لم يكن بهدف مساعدتهم بقدر ما هو جعلهم أكثر اعتمادية على الخارج بما سينتج عنه بالضرورة إضعاف للموقف السياسي.

الأزمة والتحديات

جاءت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخانقة التي يعانها المجتمع الفلسطيني بشكل أساسي نتيجة لسياسات الاحتلال المنهجية ضد جميع مكونات المجتمع الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة الخمس. والتي تمثلت في إضعاف متعمد لبنية مؤسسات السلطة الخدمية والانتاجية، تدمير مؤسسات القطاع الخاص

وخاصة القطاع الزراعي والصناعي، بناء جدار الفصل العنصري والذي فصل عشرات آلاف الفلسطينيين عن مصادر رزقهم، كذلك سياسة فرض الحصار، منع وصول المواد الخام ومصادر الطاقة، إلخ. ساهمت سياسات السلطة غير الرشيدة في جعل أثر سياسات الاحتلال أشد ضراوة، لذا فإن الحكومة القادمة ستترن أزمة خانقة يعيشها المجتمع الفلسطيني منذ فترة طويلة، حيث إن التمويل الدولي متوقف منذ



فوجئ المجتمع الفلسطيني بردة فعل المجتمع الدولي على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والتي أظهرت تقدم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على الحزب الحاكم وهو حركة فتح وبعض أطر منظمة التحرير الفلسطينية. تمثل رد الفعل الدولي العنيف في شكلين: الإعلان بأنه لن يكون أي تعاون في المجال السياسي والدبلوماسي مع أي حكومة فلسطينية تقودها حركة حماس على اعتبار أن هذه الحركة في نظر الغرب تقع ضمن ما يسمونه «قائمة الحركات الممارسة للإرهاب» وبناء عليه سيتم وقف جميع المعونات والمساعدات سواء المتفق عليها أو تلك التي سيتم التفاوض عليها مستقبلاً. معلوم أن المجتمع الدولي الثري يقوم بتقديم دعم سنوي للسلطة الفلسطينية منذ إنشائها لتمكينها من القيام بواجباتها كما صاغها المجتمع الدولي والتي تتلخص في تنفيذ اتفاق أوسلو وتعزيز تأييد الشعب الفلسطيني لعملية السلام. فبعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي تم بموجبه تأسيس السلطة الفلسطينية، عقد المجتمع الدولي الثري مؤتمرات دولية سنوية بهدف توفير الدعم الفني والمالي للسلطة الفلسطينية. عقد أولها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في واشنطن بمشاركة ٤٢ دولة ومؤسسة مانحة.

قرر المؤتمرون تخصيص ما قيمته ٢.٥ مليار دولار لدعم السلطة الفلسطينية لمدة خمس سنوات متتالية، أي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا التزم المجتمع الدولي، وإن كان بدرجات متفاوتة بدعم السلطة الفلسطينية. وكان آخرها مؤتمر المانحين الذي عقد في النرويج أواخر عام ٢٠٠٤، والذي تقدمت فيه السلطة بخطة تنمية بقيمة ٤.٥ مليار دولار لمدة ثلاث سنوات تبدأ بالعام ٢٠٠٥. وهو ما تم تأكيده في مؤتمر الدول الثمانية المصنعة (٨) الذي عقد في أستراليا في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٥.